

The Precaution in The Explanation of ibn Aqeel: Its Forms and Places "From The Beginning of the Second Part to The End of the Explanation"

Abohaneefa Omer alshareef Ali Omer

Department of Arabic Language, College of Art & Sciences-Dhahran Alajnoub, King Khalid University, Kingdom of Saudi Arabia

Department of Arabic Language, College of Languages, Sudan University of Science and Technology, Sudan

aali@kku.edu.sa

KEYWORDS: Precaution, Caution, Ibn Aqeel, Alfiya, Ibn Malik.



Crossref



<https://doi.org/10.51345/v33i3.517.g282>

ABSTRACT:

This article tackles the grammatical precautions that Ibn Aqeel referred to in his explanation of Al-Alfiyat Ibn Malik and it is not part of the rule mentioned in Al-Alfiya. Then it is linked to the grammatical rule which the researcher is going to clarify with the aim of reaching the explanation of the grammatical issue mentioned by Ibn Malik in his Alfiyah in a clear way far from ambiguity. This will be done following the descriptive approach, using the analytical tool. In the millennium, that precaution is synonymous, so precaution means conservatism, caution, and precaution is one of the meanings of precaution, as the relationship between them is that of the general to the particular.

الاحتراز في شرح ابن عقيل: صوره ومواضعه (من بداية الجزء الثاني إلى نهاية الشرح)

د. أبو حنيفة عمر الشريف علي عمر

قسم اللغة العربية، كلية العلوم والآداب بظهران الجنوب، جامعة الملك خالد، المملكة العربية السعودية

قسم اللغة العربية، كلية اللغات، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان

aoali@kku.edu.sa

الكلمات المفتاحية

الاحتراز، الاحتراس، ابن عقيل، الألفية، ابن مالك.



<https://doi.org/10.51345/v33i3.517.g282>

ملخص البحث:

يتناول هذا البحث الاحترازات النحويّة التي أشار إليها ابن عقيل في شرحه لألفية ابن مالك وليست من القاعدة الواردة في الألفية، وربطها بالقاعدة النحويّة المراد توضيحها؛ للوصول إلى شرح المسألة النحويّة التي ذكرها ابن مالك في ألفيته بصورة واضحة بعيدة عن الغموض، متبعاً المنهج الوصفي، مستعيناً بأداة التحليل، وقد خرج البحث ببعض النتائج، منها: أنّ الاحتراز النحوي في شرح ابن عقيل له أثره الواضح فيما يخرّج عن القاعدة النحويّة المراد توضيحها في الألفية، وأنّ الاحتراس والاحتراز مترادفان، فالاحتراس يعني التّحفظ، والتّحفظ من معاني الاحتراز، فالعلاقة بينهما علاقة العام بالخاص.

المقدمة:

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين محمد بن عبد الله، وعلى آله، وصحبه أجمعين، وبعد:

فإنّ علم النّحو من العلوم التي اهتمّ بها علماء العربيّة قديماً، وحديثاً، وألّفوا فيه الكتب الطّوال، والقصار، وألّفت فيه المنظومات النّحويّة، ومنها: ألفيّة ابن مالك؛ التي عني بها كثير من العلماء بالشرح والتحليل، وإخراج ما تكتنفه من درر نحويّة، وكان من تلك الشّروح: شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، الذي شرح الألفيّة شرحاً كاملاً وافياً، مراعيّاً ترتيب القواعد النّحويّة وفق ما وردت في الألفيّة. وما لا شكّ فيه أنّه ستكون هناك مواضع يشابه بعضها بعضاً وليست منها، وقد تلّبس على قارئ الشّرح، وقد عبّر عنها الشيخ ابن عقيل، بقوله: واحترز بذلك...، أو: قلنا ذلك احترازاً...، أو: احترز من...؛ وقد جاء هذا البحث ليكشف عن هذه المواضع المحترز فيها، التي تخرّج عن القاعدة النحويّة الواردة في الألفية، وقد جعل

حده بداية الجزء الثاني للشرح إلى نهاية الجزء الرابع، طبعة مكتبة التراث، القاهرة، 1400هـ، 1980م. والله الموفق، وهو يهدي السبيل.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في توضيح مواضع ما يخرج عن القاعدة النحوية في شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومناقشتها من بداية الجزء الثاني إلى نهاية الشرح.

أهمية البحث:

تتبع أهمية البحث في كونه يحاول حصر المواضع التي احترز بها أحد شراح الألفية، وهو: ابن عقيل في شرحه لألفية ابن مالك وإخراجه لهذه المواضع المحترز بها عن القاعدة محل الدراسة.

أهداف البحث:

يحقق البحث الأهداف التالية:

- 1- بيان ما يخرج عن القاعدة في شرح ابن عقيل.
- 2- توضيح الاحترازات النحوية وربطها بما ذكر في الشرح وكتب التحوين.
- 3- توجيه احترازات ابن عقيل في بعض القواعد النحوية من خلال شرحه لألفية ابن مالك.

الدراسات السابقة:

لم أجد -على بحثي- دراسة في الموضوع نفسه، إلا أن هناك دراسة اهتمت بما يخرج عن القاعدة النحوية (الإعراب)، وهي: دراسة: محمد بن خالد الفاضل، عنوانها: توجيه ما خرج عن القاعدة في الأسماء المعربة بالحروف، بحث منشور، مجلة الدرعية، العدد 8، 1420هـ، 2000م، ويعني بهذه الأسماء: الأسماء الستة، والمثنى وجمع المذكر السالم، وقد هدف إلى جمع الشواهد التي خالفت قاعدة إعراب هذه الأسماء من القرآن الكريم، والحديث الشريف، وأقوال العرب "شعرا، ونثرا"، ودراستها نحويًا. وتلتقي هذه الدراسة مع بحثي في كونها تهتم بما خرج عن القاعدة النحوية (الإعراب)، وتختلف عنها في أنه يهتم بما يخرج عن القواعد النحوية بعامة.

منهج البحث:

يتبع الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي، آخذًا من أدواته التحليل.

حدود البحث:

حدود هذا البحث الاحتراز التَّحْوِي في شرح ابن عقيل من بداية الجزء الثاني إلى نهاية الشَّرح، وهو تكملة لبحث سابق -من إعدادي- عنوانه: احترازا ابن عقيل في توضيح القاعدة النحوية في شرحه للألفية ابن مالك "من بداية الشرح إلى نهاية الجزء الأول".

خطة البحث:

اقتضت طبيعة البحث أن يقسم إلى مقدمة ثم تمهيد فيه معنى الاحتراز والاحتراس، ثم توضيح ما يخرج عن القاعدة في شرح ابن عقيل مرتبة كما وردت في الألفية، ومناقشتها من خلال القاعدة محل الدراسة في شرح ابن عقيل، والكتب اللغوية والنحوية (قديمها، وحديثها)، ثم خاتمة ذكر فيها أهم ما توصل إليه البحث من نتائج.

تمهيد: معنى الاحتراز والاحتراس:

الاحتراز: مصدر احتَرَزَ، وهو: التَّحَقُّطُ من الشيء توقُّباً، وهو من الحرز؛ جاء في لسان العرب: الحرز: الموضع الحصين. يقال: هذا حرز حريز، والحرز ما أحرزك من موضع وغيره. واحترز منه وتحرز: جعل نفسه في حرز منه.⁽¹⁾، وقريب من هذا المعنى ما ورد في المعجم الوسيط: "احتَرَزَ منه: توقَّاه، وتحرَّزَ منه: احتَرَزَ واستحَرَزَ: صار في حرز".⁽²⁾ إذا المعنى اللغوي للاحتراز يدور حول التَّحَقُّط والتَّوَقِّي والموضع الحصين، جاء في كشف اصطلاح الفنون: "الحرز: بكسر الحاء وسكون الراء المهملتين في اللغة: الموضع الحصين"⁽³⁾، واحترز هو، أي تحفظ. وناس يذهبون إلى أنَّ هذه الراء⁽⁴⁾ مبدلة من سين، وأنَّ الأصل الحرس⁽⁵⁾ ويطمئن الباحث إلى هذا القول "بأنَّ الراء مبدلة من السين، والاحتراز أصله: الاحتراس، وهو: أن يؤتى في وسط الكلام أو آخره الذي يوهم خلاف المقصود بما يرفع ذلك الوهم، كقوله تعالى: ﴿قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ ۗ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ (المنافقون: 1). فالجملة الوسطى احتراس لئلا يتوهم التكذيب لما في نفس الآخر، وكقوله تعالى: ﴿لَا يَحْطَمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ وَجُنُودُهُ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ (النمل: 18). فقوله: وهم لا يشعرون احتراس لئلا يتوهم نسبة الظلم إلى سليمان، وإنما سمي احتراساً؛ لأنَّ الاحتراس هو التَّحَقُّط⁽⁶⁾، والتَّحَقُّط من معاني الاحتراز. وقد عرفه صاحب الفروق اللغوية بأنه: التحقُّط من الشيء الموجود⁽⁷⁾.

مفهوم "لا" التي لنفي الجنس وما يخرج عنه:

عَرَفَ ابن عقيل "لا" التي لنفي الجنس بأنها" التي قُصِدَ بها التَّنْصِصُ على استغراق النفي للجنس كُلِّهِ" (8) ثُمَّ نَبَّهَ على شيء، وهو قوله: "وإنما قلت "التَّنْصِصُ" احترازاً عن التي يقع الاسم بعدها مرفوعاً، نحو: "لا رجل قائماً" ف "قائماً" نكرة ولم يقصد بها استغراق الجنس؛ "وإذا لم يقصد بالنكرة بعدها استغراق الجنس، صحَّ فيها أن تُحمَل على (ليس) في العمل، لأنها مثلها في المعنى" (9)، ومعنى ذلك أنَّ نفيها للوحدة أو للجنس لا على سبيل التَّنْصِص (10).

شرط حذف خبر (لا) النافية للجنس:

ما ذكره الشَّارح في هذا الباب - أعني شرط حذف خبر (لا) النافية للجنس - أنه يَحذف: (إذا دلَّ عليه دليل) ثم قَدَّمَ احترازاً في ما أشار إليه ابن مالك في قوله: (11)

..... إذا المراد مع سقوطه ظهر

"واحترز بهذا مما لا يظهر المراد مع سقوطه؛ فإنه لا يجوز حينئذ الحذف كما تقدم: (12)، و قوله: "كما تقدم" فيه إشارة للأمثلة المذكورة لحذف خبر (لا)، وهذه الإشارة يطلق عليها: "الإحالة القبلية"، التي تَعَرَّفَ بأنها "الإحالة السابقة أو الخلفية التي تستخدم فيها كلمة كبديل لكلمة أو مجموعة من الكلمات السابقة لها في النص" (13)، والمراد: (مثال حذف خبر لا) في قوله "ومثاله - أي الحذف - أن يقال: "هل من رجل قائم؟ فتقول: "لا رجل"، وتُحذف الخبر، وهو - قائم -" (14) والذي نَبَّهَ عليه ابن عقيل هنا ورد شبهه في قواعد سابقة في الشرح نفسه، مثل: شرط حذف المبتدأ والخبر، قال: "يَحذف كلُّ من المبتدأ والخبر إذا دلَّ عليه دليل جوازاً أو وجوباً" (15)، وإذا لم يدل عليه دليل لم يَجز الحذف في الجواز؛ لأنه لا يَتَبَيَّن المراد أيضاً من حذفه، والاحتراز هنا - في خبر (لا) النافية للجنس - حتى لا تَعَمَّ مسألة الحذف هذه. سواء أكان الخبر لها أو خبراً للمبتدأ: "وجب ذكره للجهل به، نحو قول الرسول صلى الله عليه وسلم: "لا شخص أغير من الله" (16)، "وإذا علم من سياق أو غيره فحذفه كثير" (17)، نحو قوله تعالى: (فَلَا فَوْتَ...) سبأ، من الآية 51، أي: فلا مفر لهم (18)، فحذف خبر (لا) للدلالة عليه.

معنى (جعل) من أفعال القلوب، والمُحترز به:

مَثَل ابن عقيل للفعل (جعل) من أفعال القلوبِ التي تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، بقوله: "ومثال جعل" قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنِاثًا﴾ (الزخرف: 19)، ثُمَّ ذَكَرَ تسويغاً لتقييد ابن مالك لـ "جعل" بمعنى الاعتقاد في قوله: وَجَعَلَ الذُّكَاةَ عَقْدًا (19) احترازاً من "جعل" التي بمعنى صير، فإنَّها من أفعال التَّحوِيل لا من أفعال القلوب (20)، وزاد عليه الشيخ العثيمين "جعل" التي بمعنى

"صَيَّرَ" والتي بمعنى "خلق" و"أوجد" فالتى بمعنى "صَيَّرَ" ليست من أفعال القلوب، ولكنها من أفعال التَّصْيِيرِ، والتي بمعنى "خلق" لا تنصب إلا مفعولاً واحداً، مثلاً قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾ (الأنعام: 1)، "فجعل" هنا بمعنى "خلق" وأوجد". ومثال "جعل" التَّصْيِيرِ قولك: (جعلت القطن فراشا) أي: صَيَّرْتَهُ⁽²¹⁾. وعلى ذلك، فمعنى "جعل" ونصبها لمفعولين أو لمفعول واحد يحدده السياق.

ما يخرج عن كونه نائباً عن الفاعل:

ذكر الشَّارِحُ: "أنَّه إذا لم يوجد المفعول به أُقيم الظرف أو المصدر أو الجار والجرور مقامه؛ وشرط في كل منها أن يكون قابلاً للنياية أي: صالحاً لها⁽²²⁾، نحو: سیر يوم الجمعة - مثلاً للظرف، وضرب ضرب شديد - مثلاً للمصدر، ومُرَّ بزید - مثلاً للجار والجرور، ثم ذكر ما يخرج عن هذه النياية في قوله: "واحترز بذلك مما لا يصلح للنياية، كالظرف الذي لا يتصرف، والمراد به: ما لزم النصب على الظرفية، نحو: "سحر" إذا أُريد به سحر يوم بعينه، ونحو: "عندك" فلا تقول: "جلس عندك"، ولا: "سبح سحر" لئلا تُخرجهما عما استقرَّ لهما في لسان العرب من لزوم النصب، وكالمصادر التي لا تتصرف، نحو: "معاذ الله" فلا يجوز رفع "معاذ الله" لما تقدَّم في الظرف، وكذلك ما لا فائدة فيه: من الظرف، والمصدر، والجار والجرور، فلا تقول: "سیر وقت"، ولا "ضرب ضرب"، ولا "جلس في دار"؛ لأنه لا فائدة في ذلك⁽²³⁾، والمعروف في النائب عن الفاعل أن يكون آخذاً بحكم الفاعل ولذلك لا بد أن يتضمن شروطه في كونه عمدة في الكلام، ومرفوعاً وواجباً تأخيره⁽²⁴⁾، ويؤدي مع فاعله فائدة، وهو ما انتهى إليه ابن عقيل في احترازه السابق. أما تنبيهه بما لا يصلح أن يكون نائباً للفاعل، مثل: الظرف الذي لا يتصرف، فشرطه "أن يكون محتضراً بخلاف غيره، فلا يقال في سرت وقتاً، وجلست مكاناً: سیر وقت، وجلست مكاناً، لعدم الفائدة"⁽²⁵⁾. وشرط المصدر أن يكون متصرفاً، بخلاف: سبحان الله، ومعاذ الله، لالتزام العرب فيه النصب⁽²⁶⁾ "ولامتناع الرفع"⁽²⁷⁾، وهذا ما وضَّحه الشَّارِحُ.

ما يخرج عن الوصف العامل عمل فعله في باب الاشتغال:

ذكر الشَّارِحُ في هذا الموضع ما يعمل عمل فعله من الأسماء المشتقة، واختصر ذلك في: اسم الفاعل واسم المفعول، في أنَّ ما قبلهما يجوز نصبه ورفعهما - في هذا الباب - كما يجوز ذلك في الفعل، نحو: "زيد أنا ضاربه الآن أو غداً"⁽²⁸⁾، والدرهم أنت معطاه، فيجوز نصب (زيد) و(الدرهم) ورفعهما كما كان يجوز ذلك مع الفعل، ثم أخرج ما سوى ذلك عن القاعدة حتى لا يتوهم أن كل ما يعمل عمل الفعل يجوز فيه ذلك، في قوله: "واحترز بالوصف ما يعمل عمل الفعل، وليس بوصف كاسم الفعل، نحو: "زيد دراكه" فلا يجوز

نصب "زيد"؛ لأنَّ أسماء الأفعال لا تعمل فيما قبلها، فلا تفسر عاملاً فيه⁽²⁹⁾. فضلاً عن كون اسم الفعل "عاملاً غير معمول؛ فخرجت المصادر والصفات في نحو "ضرباً زيداً"، و"أقائم الزيدان" فإنَّ العوامل تدخل عليها⁽³⁰⁾ فاسم الفعل إذن يعمل فيما بعده بمعنى أنه يؤثر في غيره ولا يؤثر فيه، ولا يعمل فيما قبله لعدم الوصفية. وأنَّ المصادر والصفات "من اسم فاعل وغيره" تعمل ويعمل فيها، والله تعالى أعلم.

وهناك خروج آخر عن هذه القاعدة، وهو الوصف غير العامل، في قوله: "واحترز بقوله: "ذا عمل" من الوصف الذي لا يعمل كاسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي، نحو "زيد أنا ضاربه أمس" فلا يجوز نصب "زيد"؛ لأنَّ ما لا يعمل لا يفسر عاملاً⁽³¹⁾، والمعنى -هنا- واضح، وهو أنَّ شرط اسم الفاعل إذا كان غير مقترن (بأل) ودلَّ على الماضي لا يعمل فيما بعده، و"اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي كان مضافاً إلى ما بعده، وجرى مجرى سائر الأسماء في الإضافة، كقولك: "هذا ضارب زيد أمس"⁽³²⁾، ولا يجوز رفع ما بعده -في هذه الحال- ولا نصبه، وما قبله واجب الرفع ولا يجوز التَّصَبُّب، وكذلك لا يعمل الوصف (اسم الفاعل أو اسم المفعول) إذا دخل عليه مانع يمنعه عن العمل، وهو احتراز أخير في هذه المسألة، في قول الشَّارح: "واحترز بقوله: إنَّ لم يك مانع حصل" عمَّا إذا دخل على الوصف مانع يمنعه من العمل فيما قبله، كما إذا دخلت عليه الألف واللام، نحو: "زيد أنا الضَّاربه" فلا يجوز نصب (زيد) لأنَّ ما بعد الألف واللام لا يعمل فيما قبلهما، فلا يفسر عاملاً فيه، والله أعلم⁽³³⁾.

علامة الفعل المتعدي، وما يخرج عنها:

ذكر ابن عقيل أنَّ الفعل المتعدي له علامة تميزه عن الفعل اللازم، وهي: "أن تتصل به هاء تعود على غير المصدر، وهي هاء المفعول به، نحو: "الباب أغلقته"، ثم نبه على أنَّ غير هذه الهاء مما تتصل بالفعل لا تكون علامة للفعل المتعدي، في قوله: "واحترز بهاء غير المصدر من هاء المصدر؛ فإنها تتصل بالمتعدي واللازم فلا تدل على تعدي الفعل، فمثال المتصلة بالمتعدي "الضرب ضربته زيداً" أي "ضربت الضرب زيداً" ومثال المتصلة باللازم "القيام قمته" أي قمت القيام⁽³⁴⁾ فهاء المفعول به: "هي التي تعود على اسم سابق غير مصدر وغير ظرف، فتكون علامة للفعل المتعدي"⁽³⁵⁾، أمَّا التي تدلُّ على المصدر -كما ذكر الشَّارح- فتدخل على اللازم والمتعدي ولا تكون علامة لأحدهما، وذلك "لأنَّ الفعل اللازم يصاغ منه المصدر كما يصاغ منه الفعل المتعدي، فضمير هذا المصدر لا يدلُّ على أنَّ الفعل متعدٍ"⁽³⁶⁾.

لزوم الفعل بمطاوعته للفعل المتعدي لمفعول واحد، وما يخرج عنه:

إِذَا كَانَ الْفِعْلُ الْإِزْمُ "مطاوَعاً" يَمَّا تَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ، نَحْوُ: (مَدَدَتِ الْحَدِيدَ فَاْمَتَدَّ) وَ(دَحْرَجْتَ زَيْدًا فَتَدَحْرَجُ) فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ أَنْوَاعِ الْمُتَعَدِّيِ الَّذِي يُصِيرُ لَازِمًا بِهَذِهِ الْمَطَاوَعَةِ، لِأَنَّهَا فِي الْإِصْطِلَاحِ: "الْفِعْلُ الْمُتَعَدِّيِ الَّذِي يُصِيرُ لَازِمًا إِذَا تَحَوَّلَ إِلَى صِيغَةِ "انْفَعَلَ"، مِثْلُ: (كَسَرَ الْوَلَدُ الزَّجَاجَ) (انْكَسَرَ الزَّجَاجُ) "انْكَسَرَ" وَزَنْ "انْفَعَلَ"، أَوْ عَلَى وَزْنِ "تَفَعَّلَ"، مِثْلُ: (مَزَقَ الْوَلَدُ الْكِتَابَ) (تَمَزَّقَ الْكِتَابُ) أَوْ مِنْ إِحْدَى مَعَانِي الْفِعْلِ الْمَزِيدِ، مِنْ وَزْنِ "افْتَعَلَ"، مِثْلُ: "اقْتَرَبَ" (37)، وَقَدْ ذَكَرَهَا سَبِيوِيهٌ -عَلَيْهِ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي قَوْلِهِ: "هَذَا بَابُ مَا طَاوَعَ الَّذِي فَعَلَهُ فَعِلٌ، وَهُوَ يَكُونُ عَلَى انْفَعَلٍ وَافْتَعَلٍ" (38)، وَمِنْ هَذِهِ الْمَطَاوَعَةِ مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ مِنْ أَمْثَلَةِ "مَدَدَتِ الْحَدِيدَ فَاْمَتَدَّ"، "فَمَدَّ" فَعِلٌ مُتَعَدٍّ لِمَفْعُولٍ وَاحِدٍ، وَلِمَا طَاوَعِيَاهُ بِ"اْمَتَدَّ" عَلَى (افْتَعَلَ) صَارَ مُتَعَدِّيًا بِهَا، وَقَوْلُهُ: "دَحْرَجْتَ زَيْدًا فَتَدَحْرَجُ" فَ"دَحْرَجَ" مُتَعَدٍّ لِمَفْعُولٍ وَاحِدٍ، وَطَوَّعَ بِ"تَدَحْرَجَ" عَلَى (تَفَعَّلَ) فَصَارَ لَازِمًا بِهَا، ثُمَّ قَدَّمَ ابْنَ عَقِيلٍ تَنْبِيْهًا عَلَى هَذِهِ الْقَاعِدَةِ، فِي قَوْلِهِ: "وَاحْتَزَّ بِقَوْلِهِ "الوَاحِدُ" مِمَّا طَاوَعَ الْمُتَعَدِّيُّ إِلَى اثْنَيْنِ" (39)، فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ لَازِمًا بَلْ يَكُونُ مُتَعَدِّيًا إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ، نَحْوُ: "فَهَمَّتْ زَيْدًا الْمَسْأَلَةَ فَفَهَمَهَا"، وَ"عَلِمْتَهُ النَّحْوَ فَتَعَلَّمَهُ" (40) لَأَنَّ يَتَوَهَّمُ أَنَّ كُلَّ فَعْلٍ مُتَعَدٍّ لَا يُصْبِرُ لَازِمًا بِالْمَطَاوَعَةِ، فَإِذَا كَانَ مُتَعَدِّيًا لِاثْنَيْنِ، صَارَ مُتَعَدِّيًا لِوَاحِدٍ بِهَا، وَإِذَا كَانَ مُتَعَدِّيًا إِلَى ثَلَاثَةٍ مَفَاعِلٍ، صَارَ مُتَعَدِّيًا لِاثْنَيْنِ بِهَذِهِ الْمَطَاوَعَةِ.

مفهوم المفعول فيه وما يخرج عنه:

ذَكَرَ الشَّارِحُ أَنَّ ابْنَ مَالِكٍ -عَلَيْهِ رَحْمَةُ اللَّهِ- عَرَّفَ الْمَفْعُولَ فِيهِ بِأَنَّهُ الظَّرْفُ، وَ"الظَرْفُ: زَمَانٌ أَوْ مَكَانٌ ضَمِنَ مَعْنَى "فِي" بِاطِّرَادٍ، نَحْوُ: "اُمُكْتُ هُنَا أَزْمَنًا" فَهُنَا: ظَرْفُ مَكَانٍ، وَأَزْمَنًا: ظَرْفُ زَمَانٍ، وَكُلُّ مَنِهْمَا تَتَضَمَّنُ مَعْنَى "فِي" لِأَنَّ الْمَعْنَى "اُمُكْتُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ وَفِي أَزْمَنٍ"، ثُمَّ أَخْرَجَ عَنْ هَذَا التَّعْرِيفِ مَا لَمْ يَتَضَمَّنْ مَعْنَى "فِي" مِنْ ظَرْفِي الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ، فِي حَالِ مَجِيئِهِ "مُبْتَدَأً مَجْرُورًا، أَوْ مَفْعُولًا بِهِ"، وَمَا لَمْ يَتَضَمَّنْ مَعْنَى "فِي" بِاطِّرَادٍ، وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ: "وَاحْتَزَّ بِقَوْلِهِ ضَمِنَ مَعْنَى "فِي" مِمَّا لَمْ يَتَضَمَّنْ مِنْ أَسْمَاءِ الزَّمَانِ أَوْ الْمَكَانِ مَعْنَى "فِي" كَمَا إِذَا جُمِلَ اسْمُ الزَّمَانِ أَوْ الْمَكَانِ مُبْتَدَأً أَوْ خَبَرًا، نَحْوُ "يَوْمَ الْجُمُعَةِ يَوْمٌ مُبَارَكٌ"، "وَيَوْمَ عَرَفَةَ يَوْمٌ مُبَارَكٌ" وَالدَّارُ لَزِيدٌ"، فَإِنَّهُ لَا يَسْمَى ظَرْفًا وَالحَالَةَ هَذِهِ، وَكَذَلِكَ مَا وَقَعَ مِنْهُمَا مَجْرُورًا، نَحْوُ: سَرْتُ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ، وَجَلَسْتُ فِي الدَّارِ، عَلَى أَنَّ فِي هَذَا وَنَحْوِهِ خِلَافًا فِي تَسْمِيَتِهِ ظَرْفًا فِي الْإِصْطِلَاحِ (41)، وَكَذَلِكَ مَا نَصَبَ مِنْهُمَا مَفْعُولًا بِهِ، نَحْوُ: بَنَيْتُ الدَّارَ، وَشَهِدْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ (42)، فَقَوْلُهُ: "فَإِنَّهُ لَا يَسْمَى ظَرْفًا وَالحَالَةَ هَذِهِ" لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ عَلَى تَقْدِيرِ "فِي"، وَ"إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَى تَقْدِيرِ "فِي" فَلَا يَكُونُ ظَرْفًا، بَلْ يَكُونُ كَسَائِرِ الْأَسْمَاءِ، عَلَى حَسَبِ مَا يَطْلُبُهُ الْعَامِلُ، فَيَكُونُ: مُبْتَدَأً وَخَبَرًا، نَحْوُ: يَوْمَنَا يَوْمٌ سَعِيدٌ، وَفَاعِلًا، نَحْوُ: جَاءَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَمَفْعُولًا، نَحْوُ: لَا تُضَعِ أَيَّامَ شَبَابِكَ" (43). وَهَذَا تَفْسِيرٌ شَامِلٌ يُوَضِّحُ مَسْأَلَةَ ظَرْفِي الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ، وَمَا يُخْرَجُ عَنْهُمَا.

أَمَّا إِخْرَاجُهُ لِمَا لَمْ يَتَضَمَّنْ مَعْنَى "فِي" بِاطْرَادٍ، فَذَكَرَهُ فِي قَوْلِهِ: "وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ "بِاطْرَادٍ" مِنْ نَحْوِ: "دَخَلْتُ الْبَيْتَ، وَسَكَنْتُ الدَّارَ، وَذَهَبْتُ الشَّامَ"، فَإِنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ: "الْبَيْتِ وَالْدارِ وَالشَّامِ" مُتَضَمِّنٌ مَعْنَى "فِي" وَلَكِنْ تَضَمَّنَهُ مَعْنَى "فِي" لَيْسَ مَطْرُودًا؛ لِأَنَّ أَسْمَاءَ الْمَكَانِ الْمُخْتَصَّةِ⁽⁴⁴⁾ لَا يَجُوزُ حَذْفُ "فِي" مَعَهَا، فَلَيْسَ "الْبَيْتِ وَالْدارِ وَالشَّامِ" فِي الْمِثْلِ مَنْصُوبَةٌ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ، وَإِنَّمَا هِيَ مَنْصُوبَةٌ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ؛ لِأَنَّ الظَّرْفَ هُوَ مَا تَضَمَّنَ مَعْنَى "فِي" بِاطْرَادٍ، وَهَذِهِ⁽⁴⁵⁾ مُتَضَمِّنَةٌ مَعْنَى "فِي" لَا بِاطْرَادٍ⁽⁴⁶⁾، فَالْأَسْمَاءُ الثَّلَاثَةُ الْمُشَارُ إِلَيْهَا عَلَى حَدِّ قَوْلِ الشَّارِحِ لَيْسَتْ مَنْصُوبَةٌ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ، بَلْ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ، وَذَلِكَ لِلزُّومِ أَفْعَالُهَا الْعَامِلَةُ فِيهَا، وَفِي ذَلِكَ جَوَازُ تَعْدِي الْفِعْلِ الْإِلَازِمِ، وَمَعْنَاهُ مَا ذَكَرَهُ سَيَبُويهِ فِي كِتَابِهِ: "هَذَا بَابُ جَرَى مَجْرَى الْفَاعِلِ الَّذِي يَتَعَدَّاهُ فَعْلُهُ إِلَى مَفْعُولَيْنِ فِي اللَّفْظِ لَا فِي الْمَعْنَى"⁽⁴⁷⁾ يَا سَارِقَ اللَّيْلَةِ أَهْلَ الدَّارِ، وَالشَّاهِدَ فِيهِ: جَعَلَ اللَّيْلَةَ مَسْرُوقَةً، فَهُوَ مَفْعُولٌ مِضَافٌ، وَذَلِكَ عَلَى التَّوَسُّعِ، وَ"سَرَقَ" مِنَ الْأَفْعَالِ الَّتِي تَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ...، وَتَقُولُ عَلَى هَذَا الْحَدِّ: سَرَقَتِ اللَّيْلَةُ أَهْلَ الدَّارِ، فَتَجْرِي اللَّيْلَةُ عَلَى الْفِعْلِ فِي سَعَةِ الْكَلَامِ⁽⁴⁸⁾، وَقَوْلُ ابْنِ عَقِيلٍ فِي نَهَايَةِ احْتِرَازِهِ: "مُتَضَمِّنَةٌ مَعْنَى "فِي" لَا بِاطْرَادٍ" فِيهِ إِشَارَةٌ -كَمَا وَضَحْنَا- إِلَى أَنَّ نَصَبَ الْأَسْمَاءِ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ فِيهِ تَوَسُّعٌ، وَهَذَا لَا يَخْرِجُهَا عَنِ الظَّرْفِيَّةِ، لِأَنَّ "نَصَبَ الظَّرْفِ عَلَى الْإِتْسَاعِ" لَيْسَ فِيهِ تَغْيِيرٌ عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ"⁽⁴⁹⁾، "فَإِذَا قُلْتَ: صَمِتَ الْيَوْمَ، وَجَلَسْتَ خَلْفَكَ، جَازَ أَنْ يَكُونَ انْتِصَابُهُ عَلَى تَقْدِيرِ "فِي"، وَجَازَ أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا عَلَى السَّعَةِ، وَإِذَا جَعَلْتَهُ مَفْعُولًا بِهِ عَلَى السَّعَةِ، فَأَنْتَ غَيْرُ نَاوٍ لَهَا"⁽⁵⁰⁾، بَلْ تُقَدَّرُ الْفِعْلُ وَقَعَ بِالْيَوْمِ، كَمَا يَقَعُ (ضَرِبْتُ) (بَزِيدٍ)، إِذَا قُلْتَ: "ضَرِبْتُ زَيْدًا"، وَهُوَ مَجَازٌ، لِأَنَّ الصُّومَ لَا يُوْثِّرُ فِي الْيَوْمِ كَمَا يُوْثِّرُ الضَّرْبُ فِي (زَيْدٍ)، فَالْفِظُ عَلَى (ضَرِبْتُ زَيْدًا)، وَالْمَعْنَى إِنَّمَا هُوَ فِي الْيَوْمِ، وَفِي خَلْفِكَ، وَلَا يَخْرُجُ عَنْ مَعْنَى الظَّرْفِيَّةِ، وَلِذَلِكَ يَتَعَدَّى إِلَيْهِ الْفِعْلُ الْإِلَازِمِ، نَحْوُ: قَامَ زَيْدٌ الْيَوْمَ"⁽⁵⁰⁾.

مَا يَخْرُجُ عَنْ كَوْنِهِ غَيْرَ عَامِلٍ فِي الْأَسْمَاءِ لِكَوْنِهِ جُزْءًا مِنْهَا:

هَذَا امْتِنَادُهُ مَا زَعَمَهُ بَعْضُ النَّحْوِيِّينَ مِنْ أَنَّ النَّاصِبَ لِلْمَفْعُولِ مَعَهُ هُوَ الْوَائِي، وَرَدَّ ذَلِكَ ابْنُ عَقِيلٍ بِأَنَّهُ غَيْرُ صَحِيحٍ، وَحُجَّتُهُ فِي ذَلِكَ: أَنَّ كُلَّ حَرْفٍ اخْتَصَّ بِالْإِسْمِ وَلَمْ يَكُنْ كَالْجُزْءِ مِنْهُ لَمْ يَعْمَلْ إِلَّا الْجَرَّ، كَحُرُوفِ الْجَرِّ⁽⁵¹⁾، وَهُوَ تَعْلِيلٌ يَطْمَأَنُّ لَهُ، "وَكَأَنَّ حَقَّ الْوَائِي إِذَا هِيَ مَعْدِيَةٌ أَنْ تَجْرَ مَا عَدَّتْ الْعَامِلُ كَمَا فَعَلَتْ حُرُوفُ الْجَرِّ. إِلَّا أَنَّهُمَا أَشْبَهَتِ الْوَائِي الْعَاطِفَةَ لَفْظًا وَمَعْنَى فَلَمْ تُعْطَ عَمَلًا"⁽⁵²⁾ ثُمَّ احْتَرَزَ ابْنُ عَقِيلٍ بِعِبَارَةٍ: "وَلَمْ يَكُنْ كَالْجُزْءِ مِنْهُ" مِمَّا كَانَ جُزْءًا مِنَ الْإِسْمِ، وَهُوَ (الْأَلِفُ وَاللَّامُ) فَإِنَّهَا لَا تَعْمَلُ فِيهِ شَيْئًا، وَالِدَّلِيلُ تَخَطَّى الْعَامِلَ لَهَا، مِثْلُ: "مَرَرْتُ بِالْغَلَامِ"⁽⁵³⁾ (فَالْغَلَامُ) مَعْرَفٌ بِ(أَلٍ) وَلَمْ تَمْنَعِهِ مِنَ الْجَرِّ بِالْبَاءِ.

الْقَوْلُ فِي صَاحِبِ الْحَالِ وَمَا يَخْرُجُ عَنِ الْقَاعِدَةِ:

ذَكَرَ الشَّارِحُ أَنَّ صَاحِبَ الْحَالِ يَكُونُ مَعْرِفَةً، وَهُوَ الْأَصْلُ، وَأَنَّهُ لَا يَنْكَرُ إِلَّا إِذَا كَانَ هُنَاكَ مَسْوَغٌ، ثُمَّ قَدَّمَ احترازاً بعد سرده لهذه المسوغات⁽⁵⁴⁾ في قوله: واحتترز بقوله "غالبا"⁽⁵⁵⁾ مما قلَّ مجيء الحال فيه من النكرة بلا مسوغ من المسوغات المذكورة، ومنه قولهم: "مررت بماء تعدد رجل"، وقولهم: "عليه مائة بيضاء"، وأجاز سيبويه "فيها رجل قائما"⁽⁵⁶⁾، وفي الحديث: "صلى رسول الله قاعداً وصلى وراءه رجال قياماً"⁽⁵⁷⁾ (58)، قوله: "قعدة رجل" بكسر (القاف): مقدار قعدته، وبيضاء: جمع بيضاء، وهو حال من مائة، ولا يجوز أن يكون تمييزاً، إذ لو كان تمييزاً لجاء مفرداً لا جمعاً⁽⁵⁹⁾، أما احترازه بـ(غالبا) فمعناه أنَّ هذا صاحب الحال قد يأتي على غير الغالب -أي نكرة- فلو قلت "جاء رجل راكباً"، فهذا من غير الغالب، والغالب في مثل هذا المثال، أن تقول: "جاء رجل راكب" فتجعله صفة لـ"رجل"، فالوصف بعد النكرة صفة يتبعها في الإعراب، ولا يكون حالاً منها، هذا هو الغالب⁽⁶⁰⁾، وتفسير الشيخ ابن عثيمين -عليه رحمة الله- للمسألة واضح، وهو أنَّ الصحيح جعل ما بعد النكرة صفة لها، وليس حالاً، أما ما استشهد به ابن عقيل -عليه رحمة الله- من قول النبي صلى الله عليه وسلم: "...وصلى وراءه قوم قياماً" فقد صحَّ مجيء الحال من "قيام" لأنها وصفت بـ"وراءه"، لكن لو قلت: "جاء قوم قياماً"، فهذا هو المثال المنطبق⁽⁶¹⁾ على غير الغالب في صاحب الحال، وهو النكرة، ولو أخر الحال وقلنا: "جاء قياماً قوم" صحَّت المسألة، لتقدم الحال على صاحبها.

ما يخرج عن تعريف التمييز:

عَرَفَ الشَّارِحُ التَّمْيِيزَ بِأَنَّهُ "كُلُّ اسْمٍ، نَكْرَةٌ مُتَضَمِّنٌ مَعْنَى "مِنْ" لِبَيَانِ مَا قَبْلَهُ مِنْ إِجْمَالٍ"⁽⁶²⁾، ثُمَّ أَخْرَجَ رَحِمَهُ اللَّهُ عِبَارَتَيْنِ فِي التَّعْرِيفِ، الْأُولَى قَوْلُهُ: "وَاحتَرَزَ بِقَوْلِهِ "مُتَضَمِّنٌ مَعْنَى "مِنْ" مِنَ الْحَالِ؛ فَإِنَّهَا مُتَضَمِّنَةٌ مَعْنَى "فِي"، وَتَوْضِيحُ هَذَا الْاِحْتِرَازِ فِي أَنَّ هَذِهِ الْحَالُ: "وَصَفَ فَضْلَةً مُنْصَوْبَةً بَيْنَ هَيْئَةٍ مَا قَبْلَهُ مِنْ فَاعِلٍ أَوْ مَفْعُولٍ بِهِ أَوْ لَهَا مَعاً"⁽⁶³⁾، وَهَذَا الْوَصْفُ مُتَضَمِّنٌ مَعْنَى "فِي"، وَإِنَّمَا جِيءَ بِالْحَالِ -الْمُتَضَمِّنَةِ مَعْنَى "فِي" فِي هَذَا الْمَوْضِعِ لِثَلَا يَلْتَبَسَ عَلَى الدَّارِسِ مَفْهُومُ الْمُصْطَلَحِينَ، فَالتَّمْيِيزُ يَكُونُ عَلَى مَعْنَى "مِنْ" كَمَا أَنَّ الْحَالُ تَكُونُ عَلَى مَعْنَى "فِي"، فَإِذَا قُلْتَ: "اشْتَرَيْتَ عَشْرِينَ كِتَاباً"، فَالْمَعْنَى أَنَّكَ اشْتَرَيْتَ عَشْرِينَ مِنَ الْكُتُبِ، وَإِذَا قُلْتَ: "طَابَ الْمُجْتَهِدُ نَفْساً"، فَالْمَعْنَى أَنَّهُ طَابَ مِنْ جِهَةِ نَفْسِهِ"⁽⁶⁴⁾، فَالْحَالُ "بِمَعْنَى: فِي حَالِ كَذَا، لَا بِمَعْنَى مِنْ"⁽⁶⁵⁾، وَيَبِينُ الْحَالُ الْهَيْئَةَ، كـ"جِئْتُ رَاكِباً"، وَخَرَجَ بِذِكْرِ بَيَانِ الْهَيْئَةِ التَّمْيِيزُ، فَإِنَّهُ لَا يَبِينُهَا، فِي نَحْوِ: "لِلَّهِ دُرُّهُ فَارِساً!"⁽⁶⁶⁾ لَأَنَّهُ يَفِيدُ التَّعَجُّبَ. أَمَّا الثَّانِيَّةُ، فَقَوْلُهُ: "لِبَيَانِ مَا قَبْلَهُ" احتراز مما تَضَمَّنَ مَعْنَى "مِنْ" وَلَيْسَ فِيهِ بَيَانٌ لِمَا قَبْلَهُ كَاسْمٍ "لَا" الَّتِي لَنَفِي الْجِنْسِ، نَحْوُ: "لَا رَجُلٌ قَائِمٌ" فَإِنَّ التَّقْدِيرَ: "لَا مِنْ رَجُلٍ قَائِمٍ؛ لِأَنَّ

"من" هي الموضوعة للجنس، فإذا قُلْتُ: لا رَجُلٌ في الدَّارِ، وأنت تريد نفي الجنس كُلِّه لم يَصِحْ إلا بتقدير "مَنْ" (67)، ولذلك قيل: إنَّ "لا رجل" جواب لمن قال: هل من رجلٍ في الدَّارِ؟ فهو سائلٌ عن كل الجنس.

شرطُ إضافة (كلا وكلتا) للمثنى، وما يُخرج عن القاعدة:

من الألفاظ الملازمة للإضافة لفظاً ومعنى "كلا" و"كلتا" ولا يضافان إلا إلى معرفة مثنى لفظاً ومعنى، نحو: "جاءني كلا الرجلين، وكلتا المرأتين" (68)، هذا ما ذكره ابن عقيل عن "كلا، وكلتا" ثم ذكر حالة لا تصح معها إضافة هذين اللفظين إليهما، وهي قول ابن مالك: "بلا تفرق" (69) أي: ما كان معرفة مفهما لاثنتين، لأنَّ المثنى: ما وضع لاثنتين وأغنى عن المتعاطفين (70)، مثل: "الزيدان، والعمران"، ولكن إذا تفرقا لا يضاف إليه "كلا"، و"كلتا"، فلا تقول: "كلا زيد وعمرو" (71)، لعدم التثنية، أي بأن تكون الدلالة على اثنتين بكلمة واحدة لا بكلمتين لأنهما موضوعان لتأكيد المثنى فالشروط ثلاثة: التعريف، وإفهام اثنتين، وعدم التفرُّق (72).

ما يُخرج عن كونه اسم مصدر:

وضَّح ابن عقيل أنَّ اسم المصدر ما ساوى المصدر في المعنى و خالفه بخُلُوه -لفظاً وتقديراً- من بعض ما في فعله دون تعويض، ك: عطاء؛ فإنَّه مساوٍ لإعطاء معنى، ومُخالفٌ له بخُلُوه من الهمزة الموجودة في فعله، وهو خال منها لفظاً وتقديراً، ولم يعوّض عنها شيء (73) ثم أخرج ما دون ذلك عن كونه اسم مصدر في موضعين، الأول قوله: "واحترز بذلك ما خلا من بعض ما في فعله لفظاً، ولم يخل منه تقديراً؛ فإنَّه لا يكون اسم مصدر بل يكون مصدراً، وذلك نحو: "قتال" فإنَّه مصدر "قاتل" وقد خلا من (الألف) التي قبل (الناء) في الفعل ولكن خلا منها لفظاً، ولم يخل منها تقديراً، ولذلك نطق بها في بعض المواضع، نحو "قاتل قتيلاً"، "وضارب ضيراً"، لكن انقلبت الألف ياءً بكسر ما قبلها (74) "فقتال" المذكورة، على وزن "فعال"، وهي مصدر لا اسم مصدر، ومثلها: "ضارب"، لخُلُوهما من الألف -كما وضَّح- "لفظاً لا تقديراً" (75) لأنَّ فعال، أصلها: "فعال" حذفت الياء تخفيفاً، وقد نطق العرب بذلك الأصل، نحو: "ضارب ضيراً"، وقاتل قتيلاً"، وهو لغة أهل اليمن (76)، "كأنهم يستوفون حروف "فاعل" ويزيدون الألف قبل آخره، ويكسرون أول المصدر على حد "إكرام، وإخراج" وإذا كسروا الأول انقلبت الألف ياءً (77)؛ لأنَّ القياس في المصدر هنا يكون بكسر أوله، وزيادة ألف قبل آخره، فالفاء في "فعال" مكان ألف "فاعل"، وقلبت ياءً لمجانسة الكسرة لها.

والثاني، قوله: واحترز بقوله: "دون تعويض" مما خلا من بعض ما في فعله لفظاً وتقديراً، ولكن عوض عنه شيء، فإنه لا يكون اسم مصدر، بل هو مصدر، وذلك نحو: "عدة" فإنه مصدر "وعد" وقد خلا من (الواو) التي في فعله لفظاً وتقديراً، ولكن عوض عنها (التاء)⁽⁷⁸⁾، فعدة على زنة "علة" مصدر "وعد"، وليست اسم مصدر لاختلافها عنه لفظاً وتقديراً، لأنَّ "التاء" في آخرها عوض عن "فاء الكلمة"⁽⁷⁹⁾، وقد قال بالتعويض سيبويه -عليه رحمة الله- في كتابه في قوله: "هذا باب ما لحقته هاء الباء عوضاً عما ذهب، وذلك قولك: "أقمته إقامة، واستعنته استعانة؛ وأريته إراءة. وإن شئت لم تعوض وتركت الحروف على الأصل...، لأنَّ من كلام العرب أن يحذفوا ولا يعوضوا"⁽⁸⁰⁾، قال تعالى: ﴿وَإِقَامَ الصَّلَاةِ﴾ (النور: 37) وعلى ذلك فالأصل في "عدة" وعد، نقول: "وعد: وعداً" لأنَّ قياس مصدر "فعل المتعدي، هو: فعل"⁽⁸¹⁾.

ما يخرج عن صياغة فعلي التعجب:

ذكر ابن عقيل أنَّه يشترط في الفعل الذي يصاغ منه فعلاً التعجب سبعة شروط⁽⁸²⁾، وأنَّ من هذه الشروط ما لا يجوز صياغة هذين الفعلين منه، أوَّلها- أن يكون تاماً، واحترز بذلك من الأفعال الناقصة، نحو: "كان وأخواتها" فلا تقول: "ما أكون زيدا قائماً"⁽⁸³⁾، والفعل التام، هو: ما اكتفى بمرفوعه، "مثل: "قام"، و"فعد"، و"أكل"⁽⁸⁴⁾، وإخراجه للأفعال الناقصة من هذا الباب؛ "لأنها لا تدلُّ على الحدث"⁽⁸⁵⁾. ثانيها- أن لا يكون منفيّاً، واحترز بذلك من المنفي لُزوماً، نحو: "ما عاج فلان بالدواء" أي "ما انتفع به" أو جوازاً نحو: "ما ضربت زيدا"، والعلة في ذلك أنَّه لو أخذ من مثله-أي المنفي- لالتبس بما يؤخذ من الفعل المثبت⁽⁸⁶⁾.

ثالثها- أن لا يكون الوصف منه على "أفعل"، واحترز بذلك من الأفعال الدالة على الألوان كسود فهو أسود، وحمر فهو أحمر، والعيوب، كحول فهو أحول، وعور فهو أعور، فلا تقول: "ما أسوده"، ولا "ما أحمره"، ولا "ما أحوله"، ولا "ما أعوره" ولا "أعور به"، ولا "أحول به"⁽⁸⁷⁾، وابن عقيل في مسألة "اللون" بصري المذهب؛ لأنَّ البصريين يمتنعون ذلك ولا يميزونه، وحجتهم في ذلك، لأنَّ باب الفعل منهما يأتي على "أفعل"، نحو احمر واصفر واخضر، وما أشبه ذلك؛ لأنَّ هذه الأشياء مستقرة في الشخص، ولا تكاد تزول فجرت مجرى أعضائه، أما الكوفيون، فجوزوا ذلك في السواد، والبياض، تقول: ما أسوده، وما أبيضه؛ وملخص حجتهم في ذلك يرجع إلى أنَّهما أصل الألوان⁽⁸⁸⁾. ويرى الباحث أنَّ حجة البصريين في هذه المسألة أقوى من حجة الكوفيين؛ لأنَّ الوصف منها على "أفعل"، وكذلك "العيوب الظاهرة جرت مجرى الخلق الثابتة التي لا تزيد، ولا تنقص ك"اليد، والرجل، وسائر الأعضاء في عدم التعجب منها"⁽⁸⁹⁾.

التنوين في الاسم المنصرف وما يخرج عنه:

مما وضّحه ابن عقيل للاسم المنصرف⁽⁹⁰⁾ من علامات، قوله: "...وَأَنْ يَدْخُلَهُ الصَّرْفُ وَهُوَ التَّنْوِينُ الَّذِي لَغَيْرِ مَقَابِلَةٍ أَوْ تَعْوِضٍ، الدَّالُّ عَلَى مَعْنَى يَسْتَحِقُّ بِهِ الْاسْمُ أَنْ يُسَمَّى أَمَكْنَ، وَذَلِكَ الْمَعْنَى هُوَ عَدَمُ شَبَهِهِ الْفِعْلُ، نَحْوُ: "مَرَرْتُ بَغْلَامٌ وَغْلَامٌ زَيْدٌ، وَالْغْلَامُ"⁽⁹¹⁾ ثُمَّ نَبَّهَ -هنا- عَلَى مَا يُخْرَجُ عَنْ هَذِهِ الْعَلَامَةِ فِي مَوَاضِعَيْنِ، أَوَّلُهُمَا- قوله: "واحتراز بقوله: "لغير مقابلة" من تنوين "أذرعاء" ونحوه، فإنه تنوين جمع المؤنث السالم، وهو يصحب غير المنصرف كأذرعاء، وهنداء علم امرأة"، وإخراجه لتنوين "أذرعاء" - وهو مما يلحق بجمع المؤنث السالم - عن تنوين الاسم المتمكن أمكن"⁽⁹²⁾ لَأَنَّ مَا جُمِعَ بِأَلْفٍ وَتَاءٍ مَزِيدَتَيْنِ مَعَ أَنَّه مَنصَرَفٌ إِلَّا أَنَّ تَنْوِينَهُ لِمَقَابِلَةِ النَّونِ فِي جَمْعِ الْمَذْكَرِ السَّلَامِ"⁽⁹³⁾. وغير المنصرف الذي يقبله هذا التنوين ليس بتنوين الأمكنية لثبوته فيما لا ينصرف منه⁽⁹⁴⁾.

أما الثاني، فقولوه: "واحتراز بقوله: "أو تعويض" من تنوين "جوار وغواش" ونحوهما، فإنه عوض من الباء، والتقدير: "جواري وغواشي"، وهو يصحب غير المنصرف كهذين المثالين"، لَأَنَّ تَنْوِينِ الْعَوَاضِ لَا يُسَمَّى صَرَفًا، لِأَنَّهُ تَنْوِينٌ لِعَارِضٍ بِخِلَافِ التَّنْوِينِ فِي (زيد)⁽⁹⁵⁾، وظاهر كلام الشارح أَنَّ الاسم المنصرف لم يلحقه تنوين العوض، لَأَنَّ فِيهِ تَنْوِينَ التَّمَكُّنِ، وَقَدْ ذَكَرَ مُحَقِّقُ الشَّرْحِ تَعْقِيبًا عَلَى هَذَا الْكَلَامِ، وَهُوَ: "أَنَّ تَنْوِينَ الْعَوَاضِ قَدْ لَحِقَ "كَلًّا، وَبَعْضًا" عَوَاضًا عَمَّا يُضَافُ إِلَيْهِمَا"⁽⁹⁶⁾ فالتنوين فيهما عوض عن مفرد، نحو: "كُلُّ مَيِّتٍ"، أي: كُلُّ إِنْسَانٍ"⁽⁹⁷⁾، ومنه قوله تعالى: ﴿وَكَلَّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾ (الحديد: 10).

ما يخرج عن واو المعية التي ينصب بعدها الفعل المضارع:

ذَكَرَ الشَّارِحُ أَنَّ مِنْ شُرُوطِ نَصْبِ الْفِعْلِ الْمَضَارِعِ بـ"أَنَّ" الْمَضْمُرَةَ وَجُوبًا أَنْ تَفِيدَ الْوَاوُ الْمَصَاحِبَةَ"⁽⁹⁸⁾، ثُمَّ أَخْرَجَ مَا سِوَاهَا عَنْ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ، فِي قَوْلِهِ: "واحتراز بقوله "إن تيمد مفهوم مع"⁽⁹⁹⁾ عَمَّا إِذَا لَمْ تَتِمَّ ذَلِكَ، بَلْ أَرَدْتَ التَّشْرِيكَ بَيْنَ الْفِعْلِ وَالْفِعْلِ أَوْ أَرَدْتَ جَعْلَ مَا بَعْدَ الْوَاوِ خَبْرًا لِمَبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ حِينَئِذٍ النَّصْبُ"⁽¹⁰⁰⁾ والمعنى: أَنَّ الْوَاوَ إِذَا لَمْ تَكُنْ لِلْمَعِيَةِ احْتِمَالٌ فِي الْفِعْلِ الْمَضَارِعِ الَّذِي يَلِيهَا أَوْجَهَ مِنَ الْإِعْرَابِ حَسَبَ نَوْعِهَا، فَإِذَا كَانَتْ لِلْعَطْفِ، أَيْ "التَّشْرِيكِ" أُعْرِبَ الْفِعْلُ بَعْدَهَا بِإِعْرَابِ مَا قَبْلَهُ، نَحْوُ: لَا تَكْذِبْ وَتَعَاشِرِ الْكَاذِبِينَ" أَيْ وَلَا تَعَاشِرْهُمْ، بِجَزْمِ "تَعَاشِرْ"، وَإِذَا كَانَتْ لِلْاسْتِثْنَاءِ، رَفَعَ الْفِعْلُ بَعْدَهَا، نَحْوُ: "لَا تَعْصِ اللَّهَ وَرِأَاكَ"، أَيْ: "وَهُوَ يَرَاكَ"⁽¹⁰¹⁾، وَجُمْلَةُ يَرَاكَ: فِي مَحَلِّ رَفْعِ خَبَرٍ، وَالْمَبْتَدَأُ مَحْذُوفٌ، وَهُوَ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ ابْنُ عَقِيلٍ فِي قَوْلِهِ: "أَوْ أَرَدْتَ جَعْلَ مَا بَعْدَ الْوَاوِ خَبْرًا لِمَبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ".

ما لا تلحقه تاء التأنيث من الصفات المؤنثة:

وَصَحَّ ابنُ عَقِيلٍ أَنَّ مِنَ الصِّفَاتِ مَا لَا يَلْحَقُهُ تَاءُ التَّأْنِيثِ، وَذَلِكَ إِذَا كَانَ عَلَى وَزْنٍ: "فَعُولٌ بِمَعْنَى فَاعِلٌ"، مِثْلُ: "شَكُورٌ بِمَعْنَى شَاكِرٌ، وَصَبُورٌ بِمَعْنَى صَابِرٌ" فَتَقُولُ: رَجُلٌ صَبُورٌ، وَامْرَأَةٌ صَبُورٌ، وَلَا تَقُولُ: "صَبُورَةٌ"⁽¹⁰²⁾، وَإِنَّمَا لَمْ تَدْخُلْهُ (التَّاءُ) لِعَدَمِ جَرِيَانِهِ عَلَى الْفِعْلِ. وَدَخُولُ (التَّاءِ) عَلَى الصِّفَةِ مَحْمُولٌ عَلَى فَعْلِهَا"⁽¹⁰³⁾ ثُمَّ نَبَّهَ عَلَى أَنَّ مَا كَانَ عَلَى "فَعُولٍ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ" فَتَلْحَقُهُ (التَّاءُ)، وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ: "وَاحْتَرَزَ بِذَلِكَ مِنَ الَّذِي بِمَعْنَى مَفْعُولٍ...، فَإِنْ كَانَ "فَعُولٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ"، فَقَدْ تَلْحَقَهُ (التَّاءُ) فِي التَّأْنِيثِ، نَحْوُ: "كُتُوبَةٌ بِمَعْنَى مَكْتُوبَةٌ". وَهَذِهِ التَّاءُ تَلْحَقُهُ "جَوَازًا، نَحْوُ: "جَمَلٌ رُكُوبٌ، وَنَاقَةٌ رُكُوبَةٌ"، وَإِنَّمَا لَحَقَتْهُ وَإِنْ لَمْ يَجِرْ عَلَى الْفِعْلِ، فَرَقًا بَيْنَ الْمَقْصِدَيْنِ"⁽¹⁰⁴⁾، وَقَوْلُ ابْنِ عَقِيلٍ: "فَقَدْ تَلْحَقَهُ (التَّاءُ) فِي التَّأْنِيثِ" إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ هَذَا الْوِزْنَ - "فَعُولٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ" - قَدْ لَا تَدْخُلُهُ التَّاءُ أَيْضًا، نَحْوُ رُكُوبٌ، وَجُزُورٌ"⁽¹⁰⁵⁾. وَيَرَى صَاحِبُ "شَذَا الْعَرَفِ" أَنَّ "فَعُولٌ إِذَا كَانَتْ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ"، لَحَقَتْهُ التَّاءُ، نَحْوُ: جَمَلٌ كُوبٌ، وَنَاقَةٌ رُكُوبَةٌ"⁽¹⁰⁶⁾. "وَرُكُوبٌ بِمَعْنَى "مَرْكُوبٌ"، وَرُكُوبَةٌ بِمَعْنَى "مَرْكُوبَةٌ"⁽¹⁰⁷⁾، وَيَرَى الْبَاحِثُ - مِمَّا سَبَقَ ذِكْرُهُ - جَوَازَ حَذْفِ التَّاءِ مِنَ الْمُؤَنَّثِ، كَمَا فِي "فَعُولٌ بِمَعْنَى فَاعِلٌ".

مَا لَا يَجُوزُ إِتْبَاعُ عَيْنِهِ فَاءَهُ فِي الْحَرَكَةِ فِي جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّلَامِ:

الَّذِي تَتَّبِعُ عَيْنُهُ فَاءَهُ - كَمَا ذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ - فِي جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّلَامِ الْاسْمَ الثَّلَاثِي، نَحْوُ: "دَعْدُ دَعْدَاتٌ" بِفَتْحِ الْفَاءِ، وَالْعَيْنِ، وَفِي "جَمَلٌ جَمَلَاتٌ" بِضَمِّ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ، وَفِي "هَنْدٌ هَنْدَاتٌ" بِكَسْرِ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ، ثُمَّ إِنَّهُ يَجُوزُ فِيمَا كَانَ مَضْمُونُ الْأَوَّلِ أَوْ مَكْسُورُهُ: تَسْكِينِ الْعَيْنِ وَفَتْحِهَا، فَتَقُولُ: "جَمَلَاتٌ، وَجَمَلَاتٌ"، وَ"هَنْدَاتٌ، وَهَنْدَاتٌ"⁽¹⁰⁸⁾، ثُمَّ احْتَرَزَ الشَّارِحُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي مَا لَمْ يَكُنْ ثَلَاثِيًّا، وَلَمْ يَتَضَمَّنْ مَعْنَى الْاسْمِيَّةِ: أَنَّهُ لَا تُطَبَّقُ فِيهِ هَذِهِ الْقَاعِدَةُ بَلْ يَجِبُ إِبْقَاءُ الْعَيْنِ عَلَى حَرَكَتِهَا، فِي قَوْلِهِ: "وَاحْتَرَزَ بِالْثَلَاثِيِّ مِنْ غَيْرِهِ، كَجَعْفَرٍ "عَلِمَ مُؤَنَّثٌ"، وَبِالْإِسْمِ عَنِ الصِّفَةِ: كَضَخْمَةٍ، ... وَبِالسَّكَنِ الْعَيْنِ مِنْ مُحَرَّكِهَا، كَشَجَرَةٍ؛ فَإِنَّهُ لَا إِتْبَاعَ فِي هَذِهِ كَلِمِهَا بَلْ يَجِبُ إِبْقَاءُ الْعَيْنِ عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ قَبْلَ الْجَمْعِ، فَتَقُولُ: "جَعْفَرَاتٌ وَضَخَمَاتٌ وَشَجَرَاتٌ"، فَمَا كَانَ غَيْرَ ثَلَاثِيٍّ مِنَ الْأَسْمَاءِ فَلَا يَجُوزُ فِيهِ إِتْبَاعُ حَرَكَةِ الْعَيْنِ لِلْفَاءِ، وَكَذَلِكَ "الصِّفَةُ، نَحْوُ: "ضَخْمَةٌ وَجَلْفَةٌ وَحُلُوهٌ" فَلَيْسَ فِيهِ إِلَّا التَّسْكِينُ"⁽¹⁰⁹⁾، وَقَاعِدَةُ ذَلِكَ ذَكَرَهَا ابْنُ مَالِكٍ فِي قَوْلِهِ:⁽¹¹⁰⁾

إِنْ سَاكِنِ الْعَيْنِ مُؤَنَّثًا بَدَأَ مَخْتَمًا بِالتَّاءِ أَوْ مَجْرَدًا

وَتَسْكِينِ عَيْنِ الصِّفَةِ يَكُونُ وَاجِبًا "فَرَقًا بَيْنَ الصِّفَةِ وَالْإِسْمِ"⁽¹¹¹⁾، وَالْحَالُ نَفْسُهَا إِذَا كَانَ اسْمًا مَعْتَلًا الْعَيْنِ، فَيَبْقَى عَلَى إِسْكَانِ عَيْنِهِ كَمَا كَانَتْ قَبْلَ الْجَمْعِ، نَحْوُ: "جُوزَةُ جُوزَاتٍ"⁽¹¹²⁾. هَذَا، وَالَّذِي يَجْمَعُ هَذَا الْجَمْعَ - أَعْنِي جَمْعَ الْمُؤَنَّثِ السَّلَامِ - مَا كَانَتْ دَلَالَتُهُ التَّأْنِيثَ، أَوْ مَخْتُمًا بِعَلَامَةٍ مِنْ عِلَامَاتِ التَّأْنِيثِ⁽¹¹³⁾، مِثْلُ: طَلْحَاتٌ، وَلَا يَجْمَعُ هَذَا الْجَمْعُ مَا كَانَ دَالًّا عَلَى التَّذْكِيرِ، مِثْلُ: (بَدْرٌ)، فَلَا يَجُوزُ فِيهِ الْجَمْعُ

بالف وطاء، وهذا ما ذكره ابن عقيل في قوله: "واحترز بالموث من المذكر ك(بدر) فإنه لا يجمع بالألف والطاء" (114).

ما لا يجمع جمع كثرة على (فعال):

مما يطرّد فيه (فعال) "فعل وفعل"، نحو: "ذنب وذئب"، و "رُمح ورُمح" (115)، وشرطه مما مثل به أن يكون صحيح اللام غير مضعّف، ويظهر هذا من إخراجها لما كان معتل اللام، أو مضعّف اللام، في قوله: "واحترز من المعتل اللام كفتى ومن المضعّف كطلل". فإثما يجمعان علي غير فعال، أما "فتى" فإنه يجمع على "فعله"، مثل: "فتى فتية"، قال تعالى: ﴿إِنَّهُمْ فَتِيَةٌ آمَنُوا بِرَبِّهِمْ وَزِدْنَاهُمْ هُدًى﴾ (الكهف: 13)، وهو من المسموع المحفوظ (116)، وأما "طلل" المضعّف الثلاثي، فيجمع على "طلول" على "فعلول" لأنّ مما يطرّد فيه هذا الوزن: ما كان اسماً على "فعل" ليست عينه واوا، نحو: كعب كعوب، وقد ودود (117)، وقد يجمع على "أفعال" لأنّه مما يكسر عليه "فعل" فاستغنوا به عن "فعال" (118).

ما لا يجمع على شبه "فعال":

ذكر ابن عقيل أنّ مما يجمع بشبه "فعال" "كل اسم رباعي مزيد فيه، ك"جوهر وجواهر، وصيرف وصيارف ومسجد ومساجد" (119)، ثمّ نبّه على أنّ هناك ما لا يدخل تحت هذا الجمع، وهو قوله: "واحترز بقوله من غير ما مضى" (120) من الرباعي الذي سبق ذكر جمعه كأحمر وحمرء ونحوهما مما سبق ذكره، وشبه "فعال" هو ما ماثله عدداً وهيئة، وإنّ خالفه زنة، وذلك ك"فواعل، وفباعل، وأفاعلة، ويطرّد في مزيد الثلاثي غير ما تقدّم، من نحو: "أحمر" (121) يجمع على "أحمر، مثل: "أفضل: أفاضل" (122)، وهو مما يلحق بفعال "أيضاً كما وضّح، أما "حمرء" المذكورة في الاحتراز السابق فباجها في الاسم الممدود، وهو: "الاسم المعرب الذي آخره همزة قبلها ألف زائدة، مثل:، صحراء" (123)، والممدود إذا كانت همزته للتأنيث تقلب واوا عند الجمع، مثل: صحراء صحراوات، أما ما يخصّ جمع "صحراء" جمع كثرة، فيجمع على: "صحارى وصحار" على "فعالي، وفعالي" (124). وخلاصة الأمر أنّ مثل: "أحمر، وحمرء" يخرجان عما يشبه "فعال".

فيما لا يمال إمالة قياسيّة:

ذكر ابن عقيل أنّ الألف تمال إذا كانت طرفاً: بدلاً من ياء، أو صائرة إلى الياء، دون زيادة أو شذوذ؛ فالأول كألف "رمى، ورمى" والثاني كألف "ملهى" فإنها تصير "ياء" في الشبهة نحو: "ملهيان"، هذا ما وضّحه الشارح لإمالة الألف إلى الياء، ثمّ قدّم احترازاً بما ذكره ابن مالك في قوله: "دون مزيد أو

شدوذ" (125) مما يصير ياء بسبب زيادة ياء التّصغير نحو "قَمِي" أو في لغة شاذة كقول (هذيل) في "قفا" إذا أُضِيفَ إلى ياء المتكلم قَمِي" (126)، ووضّح ذلك صاحب شرح التّصريح على التّوضيح في قوله: "ويستثنى من ذلك المذكور، وهو كون الياء تخلف الألف في بعض التّصارييف ما رجوعه إلى الياء مختصّ بلغة شاذة، أو رجوعه إلى الياء بسبب مَمازجة الألف لحرف زائد، فلا يَمالُ بشيء من ذلك. فالأول - وهو اختصاص رجوع الألف إلى الياء بلغة شاذة، كرجوع ألف "عصا، وقفا" المنقلبة عن واو إلى ياء في قول "هذيل" إذا أضافوهما إلى ياء المتكلم، حيث يقولون: "عَصِيَّ وقَمِيَّ" بتشديد الياء، والأصل: "عصوي، وقفوي" اجتمعت الواو والياء وسبقت إحدهما بالسكون، فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء. والثاني - هو رجوع الألف إلى الياء بسبب مَمازجة الألف بحرف زائد كرجوعهما - أي: ألفي "عصا، وقفا" - إلى ياء، أي: إلى الياء إذا صغرا عند الجميع، فقل: "عَصِيَّة، وقَمِيَّة، بتشديد الياء فيهما، والأصل: "عصيو، وقفيو" ففعل به ما تقدّم به، فقلبت ياء لِممازجتها لِياء التّصغير، وهي حرف زائد، والممازجة: المخالطة والمجاورة" (127)، وهذا تفسير واف يفسر ما احتراز به ابن عقيل في الفقرة السابقة مع تقديمه لغة الشّاذة، وهي لغة "هذيل" في ألف "قفا" وقلبها ياء من الواو، عند إضافتها إلى ياء المتكلم، وتأخيرها لمسألة تصغير "قفا".

إبدال الواو ياء مما كان على زنة (فَعَلَى) وما يخرج عنه:
يقول ابن مالك: (128)

من لام فعلى أسما أتى الواو بدّل ياء كتقوى غالبا جا ذا البدل

ذكر ابن عقيل في هذا البيت أنّه: "تبدل الواو من الياء الواقعة لام اسم على وزن "فَعَلَى"، نحو: "تقوى"، وأصله "تقيا"، لأنّه من تقيت" (129)، ثم أخرج عن هذه القاعدة في قول ابن مالك "غالبا" ممّا لم تبدل الياء فيه واوا، وهي لام اسم على "فَعَلَى"، كقولهم للرائحة: "ريّا"، فلا تبدل الياء في الكلمة واوا، ومثل "ريّا": "طعيا" لولد البقرة الوحشية، ولمكان بعينه "سعيّا" (130)، وقال الشيخ خالد الأزهرى عن "ريّا" إنّها من الرّي، وإنّ النحويين قالوا: "ريّا"، صفة غلبت عليها الاسمى وليس بشاذ، والأصل "رائحة" "ريّا"، أي: مملوءة طيبا" (131)

خاتمة:

وبعد، فهذا بحث يتعلّق بالاحتراز النحوي في شرح ابن عقيل "صوره ومواقفه"، وهذا الاحتراز -على بحثي فيه- مما تميّز به هذا الشرح عن غيره من شروح ألفية ابن مالك، وقد وصل البحث بعد عرض موضوعاته إلى عدة أمور أعدها من النتائج، وهي:

- أن الاحتراز النحوي في شرح ابن عقيل له أثره الواضح فيما يخرج عن القاعدة النحوية المراد توضيحها في الألفية.

- أن الاحتراز والاحتراز مترادفان، فالاحتراز يعني التحقّط، والتحقّط من معاني الاحتراز، فالعلاقة بينهما علاقة العام بالخاص.

- أن الظرف الذي لا يتصرّف، والمراد به: ما لم ينصب على الظرفية، لا يصلح أن يكون نائباً عن الفاعل، لامتناع الرفع، وعدم الفائدة.

- أن أسماء المكان المختصة ليست منصوبة على الظرفية، وإنما منصوبة على التشبيه بالمفعول به؛ لأنّ الظرف هو ما تضمّن معنى "في" باطراد، وهي متضمنة معنى "في" لا باطراد.

- اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي لا ينصب ما قبله في باب الاشتغال لأنّ ما لا يعمل لا يفسّر عابلاً.

- أن الواو إذا كانت للعطف، أي "التشريك" في نواصب الفعل المضارع أعرب الفعل بعدها بإعراب ما قبله، وإذا كانت للاستئناف، رفع الفعل بعدها، على أنه خبر لمبتدأ محذوف، وهو ما أشار إليه ابن عقيل في قوله: "أو أردت جعل ما بعد الواو خبراً لمبتدأ محذوف".

- أن عين الكلمة في الاسم غير بالثلاثي في جمع المؤنث السالم تبقى على ما كانت عليه قبل الجمع، ولا يجوز فيها إتباع حركة الفاء، وكذلك "الصفة، فليس فيها إلا التّسكين، فرقا بينها وبين الاسم.

- أن الحاجة قد ألجأت ابن عقيل في بعض المواضع أن يقول بقاعدة غير مطّردة، وذلك لتوضيح جواز مجيئها، كما وضّحت في مسألة "صاحب الحال، وغيرها من النتائج.

وبعد، فما كان من جمعي في هذا البحث توفيق من الله تعالى، سائلاً الله القبول، وما كان من تقصير فمن نفسي والشيطان، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

إقرار:

هذا البحث تم دعمه من خلال البرنامج البحثي العام بعمادة البحث العلمي - جامعة الملك خالد - المملكة العربية السعودية - رقم المشروع "14" 43.

مصادر البحث ومراجعته:

1. القرآن الكريم.

2. الإحالة في نحو النَّص، أحمد غففي، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، مصر، د.ت.
3. ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي (745هـ)، تحقيق رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1418هـ، 1998م.
4. الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات بن الأنباري (ت577هـ)، تحقيق ودراسة: جودة ميروك محمد، راجعه، الدكتور، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 2002م.
5. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف (ت761هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د. ت.
6. التبيان في تصريف الأسماء، أحمد حسن كحيل، مصر، ط6، د.ت.
7. تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمرو بن كثير القرشي الدمشقي (ت774هـ)، تحقيق: سامي بن محمد السلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط1، 1420هـ، 1999م.
8. جامع الدروس العربية، الشيخ مصطفى الغلاييني (ت1944م)، راجعه ونقحه، محمد عبد المنعم خفاجي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط28، 1414هـ، 1993م.
9. الجمل في النحو، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت952هـ)، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، 1404هـ، 1984.
10. شذا العرف في فن الصرف، الحملاوي، أحمد بن محمد بن أحمد، قدّم له وعُلّق عليه، محمد عبد المعطي، دار الكيان، د. ت.
11. شرح ابن الناطم على ألفية ابن مالك، لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن الإمام جمال الدين بن محمد بن مالك (ت686هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1420هـ، 2000م.
12. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي (ت769هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، 1400هـ، 1980م.
13. شرح الأمثوبي، لأبي الحسين نور الدين علي بن محمد بن عيسى الأمثوبي (ت929هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1375هـ، 1955م.
14. شرح التسهيل، ابن مالك: محمد بن عبد الله بن مالك الطائي (ت672هـ)، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة، مصر ط1، 1410هـ، 1990م.
15. شرح التصريح على التوضيح، الشيخ خالد الأزهرى (ت905هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 2006م.
16. شرح ألفية ابن مالك، محمد بن صالح العثيمين (ت2001م)، مكتبة الرشد ناشرون، الرياض، ط1، 1434هـ.
17. شرح شافية ابن الحاجب، الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن (ت686هـ)، حققها وضبط غريبها: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان 1982م، 1402هـ.
18. شرح المفصل، ابن يعيش، أبو البقاء موفق الدين بن يعيش الموصلّي (ت643هـ)، إدارة المطبعة المنيرية، مصر، د.ت.
19. صحيح البخاري، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت870هـ)، دار ابن كثير، دمشق بيروت، ط1، 1423هـ، 2002م.
20. الصرف العربي أحكام ومعان، محمد فاضل السامرائي، دار ابن كثير، بيروت، ط1، 1434هـ، 2013م.
21. الظرف المشبه بالمفعول به، حقيقته، أحكامه، فوائده، مؤمن بن صبري غنام، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، ج18، ع37، 1427هـ.
22. علم اللغة النص بين النظرية والتطبيق، صبحي إبراهيم الفقي، دار ضياء، القاهرة، ط1، 2001م.
23. الفروق اللغوية، لأبي هلال العسكري الحسن بن عبد الله بن سهل (ت395هـ)، حققه وعلق عليه: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة، القاهرة، د. ت.
24. الكتاب، سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت180هـ)، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ، 1988م.
25. كشف اصطلاحات الفنون، محمد علي التهانوي (ت1158هـ)، تحقيق، رفيق العجم، وعلي درجوح، مكتبة لبنان، ط1، 1996م.
26. لسان العرب، ابن منظور (ت711هـ)، تحقيق: عبد الله علي الكبير ومحمد أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة، طبعة جديدة محققة، د. ت.
27. من الألفية، محمد بن عبد الله بن مالك (ت672هـ)، المكتبة الشعبية، بيروت، لبنان، د. ت.
28. المستقصى في علم التصريف، عبد اللطيف محمد الخطيب، دار العروة، الكويت، ط1، 1424هـ، 2002م.
29. معاني النحو، فاضل صالح السامرائي، دار الفكر، عمان، ط1، 1420هـ، 2000م.
30. معجم التعريفات، الجرجاني، علي بن محمد السيد الشريف (ت816هـ)، تحقيق: محمد صديق المشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، د.ت.

31. المعجم المفصل في النحو العربي، عزيزة فوال بابستي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1413هـ، 1992م.
32. المعجم الوسيط، إبراهيم أنيس، وآخرين، دار إحياء التراث العربي، القاهرة، ط2، 1392هـ.
33. معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت395هـ)، تحقيق وضبط: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1399هـ، 1979م.
34. النحو الأساسي، أحمد مختار عمر، ومصطفى النحاس زهران، ومحمد حماسة عبد اللطيف، ذات السلاسل، الكويت، ط4، 1414هـ، 1994م.
35. النحو الوافي، عباس حسن (ت1979م)، دار المعارف، مصر، د. ت.
36. معجم الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، جلال الدين بن عبد الرحمن بن أبي بكر (ت911هـ)، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1418هـ، 1998م.

الهوامش:

- (1) لسان العرب، ابن منظور، 832/9.
- (2) المعجم الوسيط، 166/1.
- (3) كشاف اصطلاحات الفنون، 643/1.
- (4) هكذا وردت في معجم مقاييس اللغة، أما في لسان العرب: الزاي من الحروف المجهورة، والزاي والسين والصاد في حيز واحد. لسان العرب، 1799/20.
- (5) معجم مقاييس اللغة، 38/2.
- (6) كشاف اصطلاحات الفنون، 108/1.
- (7) الفروق اللغوية، ص240.
- (8) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، 5/2.
- (9) شرح ابن الناطم على ألفية ابن مالك، ص133.
- (10) شرح الأشموني، 149/1.
- (11) وصدرة: (وشاع في ذا الباب إسقاط الخبر) ينظر: من الألفية، ص15.
- (12) شرح ابن عقيل، 26/2.
- (13) علم اللغة النص بين النظرية والتطبيق، 40/1.
- (14) شرح ابن عقيل، 25/2.
- (15) السابق، 244/1.
- (16) صحيح البخاري، ص1830. حديث رقم 7416 كتاب التوحيد.
- (17) شرح التصريح على التوضيح، 356/1.
- (18) تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، 528/6.
- (19) من الألفية، ص15.
- (20) شرح ابن عقيل، 39/2.
- (21) شرح ألفية ابن مالك، 134/2.
- (22) شرح ابن عقيل، 119/2.
- (23) شرح ابن عقيل، 119/2-120.
- (24) ينظر: شرح الأشموني، 180/1.
- (25) معجم الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، 522/1.
- (26) معجم الهوامع في شرح جمع الجوامع، 522/1.
- (27) شرح الأشموني، 182/1.
- (28) قال (زيد أن ضاربه الآن أو غدا)؛ لأن اسم الفاعل إذا لم يقترن (بأل) يشترط في أن يكون معنى الحال أو الاستقبال أو الاستمرار المتجدد الذي يشمل الأزمنة الثلاثة. ينظر: الكتاب، سيبويه، 164/1، والنحو الوافي، عباس حسن، 247/3.

- (29) شرح ابن عقيل، 142/2.
- (30) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، 82/4.
- (31) شرح ابن عقيل، 142/2.
- (32) الجمل في النحو، الزجاجي، 171/3.
- (33) شرح ابن عقيل، 143/2.
- (34) السابق، 146/2.
- (35) المعجم المفصل في النحو العربي، عزيزة فوال بابستي، 1142/2.
- (36) شرح ألفية ابن مالك، محمد بن صالح العثيمين، 316/2.
- (37) المعجم المفصل في النحو العربي، 1012/2.
- (38) الكتاب، 65/4.
- (39) المتعدي لاثنتين من الأفعال على نوعين، أحدهما: ما ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، وهو: "ظن وأخواتها"، وثانيهما: ما ينصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، وهو أفعال المنع، والمنع، مثل: أعطى - سأل - منع - كساء - منع - ألبس... إلخ، والثاني في نظر الباحث هو المطرد في باب المطاوعة لنصبه مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر. ينظر: النحو الأساسي، أحمد مختار عمر، ومصطفى النحاس زهران، ومحمد حماسة عبد اللطيف، ص249.
- (40) شرح ابن عقيل، 149/2.
- (41) ما اصطلاح عليه البصريون من التسمية للمكان والزمان بالظرف ليس يسوغُ عند الكوفيين تسميته ظرفاً بل يسميه الفراء وأصحابه محلاً، والكسائي يسمي الظروف صفات ولا مشاحة في الاصطلاح". ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، 1389/3.
- (42) شرح ابن عقيل، 191/2.
- (43) جامع الدروس العربية، الشيخ مصطفى الغلاييني، 48/3.
- (44) أسماء المكان المختصة، أو ظرف المكان: ما يدل على مكان وقع فيه الحدث، نحو وقفت تحت علم العلم، ومنه المختص أو المحدود، وهو ينتصب على تقدير "في"، جامع الدروس العربية، 48/3.
- (45) اسم الإشارة (هذه) يرجع إلى الأمثلة الثلاثة: "دخلت البيت، وسكنت الدار، وذهبت الشام" وهذا ما يسمى الإحالة القليلة باسم الإشارة إحدى أدوات الإحالة التي تؤثر في ترابط النص ووضوحه. ينظر: الإحالة في نحو النص، ص24.
- (46) شرح ابن عقيل، 191/2-192.
- (47) الكتاب، 175/1.
- (48) السابق، 176/1.
- (49) شرح التسهيل، ابن مالك، 246/2.
- (50) شرح المفصل، ابن يعيش، 45/2، وينظر: الظرف المشبه بالمفعول به، حقيقته، أحكامه، فوائده، مؤمن بن صبري غنام، ص359-360.
- (51) شرح ابن عقيل، 202/2، 203.
- (52) شرح التسهيل، 249/2.
- (53) شرح ابن عقيل، 203/2.
- (54) ينظر: شرح ابن عقيل، 256/2-262.
- (55) يعني به قول ابن مالك:
- لَمْ يَنْكُرْ غَالِبًا ذُو الْحَالِ إِنَّ
مِنْ بَعْدِ نَفْيِ أَوْ مَضَاهِيهِ كَلَّا
لَمْ يَتَأَخَّرْ أَوْ يَخْصُصْ أَوْ يَبْنِ
يَبْغِ أَمْرًا عَلَى أَمْرٍ، مُسْتَشْهِدِينَ
- معن الألفية، ص23.
- (56) قال سيبويه: "وتقول في النكرة: في دارك رجل قائم فيها، فتجري قائم على الصفة. وإن شئت قلت: فيها رجل قائم فيها على الجواز، كما يجوز "فيها رجل قائم" وإن شئت قلت: "أخوك في الدار ساكن فيها"، فتجعل فيها صفة للساكن، الكتاب، 126/2. ويظهر أنَّ سيبويه -عليه رحمة الله- يميز أن يكون صاحب الحال "نكرة"، كما يجوز أن يكون ما بعدها صفة لها، لأنه، كما يقال: ما بعد النكرات صفات.

- (57) الحديث في البخاري، ونصه: "صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيته وهو شاك، فصلّى جالساً، وصلى وراءه قوم قياماً..." صحيح البخاري، ص172.
- (58) شرح ابن عقيل، 263/2.
- (59) ينظر: السابق، الصفحة نفسها (الحاشية)
- (60) شرح ألفية ابن مالك، محمد صالح العثيمين، 497/2.
- (61) ينظر: السابق، 497/2.
- (62) شرح ابن عقيل، 286/2.
- (63) النحو الوافي، 363/2.
- (64) جامع الدروس العربية، 113/3.
- (65) أوضح المسالك إلى شرح ألفية ابن مالك، 361/2.
- (66) ينظر: المرجع السابق، 295/2.
- (67) شرح التصريح على التوضيح، 337/1.
- (68) شرح ابن عقيل، 62/3.
- (69) من الألفية، ص27.
- (70) شرح التصريح على التوضيح، 64/1.
- (71) شرح ابن عقيل، 62/3.
- (72) حاشية الخضري، 511/2.
- (73) شرح ابن عقيل، 98/3.
- (74) السابق، 99/3.
- (75) شرح الأثوني، 335/2.
- (76) التبيان في تصريف الأسماء، ص43.
- (77) شرح المفصل، 48/6.
- (78) شرح ابن عقيل، 99/3.
- (79) ينظر: شرح التسهيل، 122/3.
- (80) الكتاب، 83/4.
- (81) المستقصى في علم التصريف، 390/1.
- (82) ينظر: شرح ابن عقيل، 154/3، وما بعدها.
- (83) السابق، 154/3.
- (84) شرح ألفية ابن مالك، 173/3.
- (85) شذا العرف في فن الصرف، الحملاوي، ص128.
- (86) المستقصى في علم التصريف، 520/2.
- (87) شرح ابن عقيل، 154/3.
- (88) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات بن الأنباري، ص124-126.
- (89) شرح التصريح على التوضيح، 72/2.
- (90) المنصرف: ما يدخله الجر مع التنوين. معجم التعريفات، الجرجاني، علي بن محمد السيد الشريف، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، د.ت، ص195.
- (91) شرح ابن عقيل، 320/3.
- (92) المتمكن أمكن: هو المغرب الذي يقبل التنوين، وميَّ أمكن لتمكُّنه في باب الاسم. ينظر: شرح الأثوني، 20/1، وشرح التصريح على التوضيح، 316/2.

- (93) شرح التصريح على التوضيح، 316/2.
- (94) شرح الأشموني، 13/1.
- (95) شرح ألفية ابن مالك، العنيمين، 472/3.
- (96) شرح ابن عقيل، 321/3 (الحاشية)
- (97) جامع الدروس العربية، 10/1
- (98) شرح ابن عقيل، 14/4.
- (99) يعني بما الواو التي قصد بها المصاحبة، والتي ينصب الفعل المضارع بعدها بأن مضمرة وجوبا. ينظر: شرح ابن الناطم، ص 485، 486.
- (100) شرح ابن عقيل، 17/4.
- (101) ينظر: جامع الدروس العربية، 178/2
- (102) ينظر: شرح ابن عقيل، 93/4
- (103) شرح التصريح على التوضيح، 489/2.
- (104) السابق، 489/2.
- (105) التبيان في تصريف الأسماء، ص 89.
- (106) شذا العرف في فن الصرف، ص 137.
- (107) الصرف العربي أحكام ومعاني، محمد فاضل السامرائي، ص 130.
- (108) ينظر: شرح ابن عقيل، 111/4.
- (109) شرح الأشموني، 665/3.
- (110) من الألفية، ص 52.
- (111) التبيان في تصريف الأسماء، ص 121.
- (112) شرح ابن عقيل، 111/4.
- (113) ينظر: التبيان في تصريف الأسماء، ص 117.
- (114) شرح ابن عقيل، 111/4.
- (115) السابق، 125/4.
- (116) ينظر: شذا العرف في فن الصرف، ص 156.
- (117) التبيان في تصريف الأسماء، ص 137، وينظر: المستقصى في علم التصريف، 795/2.
- (118) شرح شافية ابن الحاجب، الاسترأباضي، 119/1، وينظر: لسان العرب، 2697/30.
- (119) شرح ابن عقيل، 134/4.
- (120) يقول ابن مالك: من غير ما مضى... من الألفية، ص 54.
- (121) شذا العرف في فن الصرف، ص 166.
- (122) ينظر: التبيان في تصريف الأسماء، ص 143.
- (123) التطبيق الصرفي، ص 105.
- (124) السابق، ص 123.
- (125) من الألفية، ص 59.
- (126) شرح ابن عقيل، 183/4.
- (127) شرح التصريح على التوضيح، 641/2 - 642.
- (128) من الألفية، ص 63
- (129) شرح ابن عقيل، 226/4.
- (130) شرح ابن الناطم، ص 606.
- (131) شرح التصريح على التوضيح، 727/2